ترأس اجتماع اللجنة المركزية للحزب وأكد أن ما سيصدر عنه مهم لجهة تغيير وتجديد في منظومة العمل الحزبي والمجتمع والدولة

الرئيس الأسد: تشكيل لجنة من غير المرشحين تشرف على الانتخابات بهدف حماية القواعد من تدخل القيادات وحماية القيادات من الاتهام

ترأس الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي رئيس بشار الأسد أمس دورة اجتماعات اللجنة المركزية للحزب التي تنعقد بناءً على جدول الأعمال المقترح المقدم من التحضير لإجراء الانتخابات الخاصة لاختيار ممثلي الحزب إلى اجتماع اللجنة المركزية للموسع القادم.

وقدم الرئيس الأسد خلال الاجتماع عرضاً تفصيلياً يوضح معايير العمل الحزبي في المرحلة عامة، وبما يتصل بمواد جدول أعمال الاجتماع خاصة، ويبدو المقترح المقدم اليه للمناقشة من قبل أعضاء اللجنة ممثلي الحزب إلى اجتماع اللجنة المركزية الموسّع، الذي سينتخب أعضاء لجنة مركزية جديدة، وبدورها ستنتخب قيادة مركزية جديدة لحزب البعث العربي الاشتراكي.

وأوضح الرئيس الأسد في حديثه أمام الحضور أهمية هذا الاجتماع بما سيصدر عنه بعد إقرار المقترحات المقدمة إليه من تغيير وتجديد في منظومة العمل ليس الحزبي وحده، بل وصولاً إلى المجتمع والدولة، لافتاً إلى أن الانتخابات قد تكون خطوة ليست كبيرة في هذا المسار، لكنها ضرورية ومهمة لحزب من أقدم الأحزاب المستمرة حتى اليوم في الوطن العربي.

وبيّن الرئيس الأسد كيف أن هذه الانتخابات ستعبر عن أشكال العلاقة بين الحزبيين أنفسهم من جهة، وبينهم وبين المجتمع من جهة ثانية، لما تفرزه من إيجابيات سيكون مفيداً، مما تفرزه من سلبيات لن نخشاه بل سيكون مفيداً أيضاً بما فيه من تنبيه، وبما في الحزب من قدرة على معالجة الأخطاء وتجاوزها.

وأشار الرئيس الأسد إلى أن المقترح المقدم كان حصيلة نقاشات بين قيادة الحزب وكوادره ومؤسساته، وهي مستمرة، ولم تنته حتى بعد تقديمه إلى هذه الكوادر والمؤسسات، لكونها تأتي بعد عقود كبيرة التي لم يكن أكثر من مرة والذي كان في بعض الأحيان يستند إلى القلة أو المحسوبيات، وهذا ما لا يمكن ضبطه وإلا لا يمكن تغييره إليه، في حين الانتخابات هي خطوة يجب أن نعمل على أن تكون في الاتجاه الصحيح، تظهر من خلالها الجوانب الإيجابية لتعزز، والسلبية لتعالج، فمواجهة السلبيات والأخطاء أفضل من التهرب منها أو تركها.

وركّز الرئيس الأسد على نقاط عدة في هذا المجال، الأول: تتعلق بتوسيع المشاركة في انتخابات القيادات لأنها ترفع من مسؤولية القيادة وتحملها مسؤولية الانتخابات ونتائجه أيضاً ونضعها أمام تحد يجب أن تقبله وتنهض بمسؤولياته، والثانية: تجاوز مُشكلات التجارب والتكتلات السلبية المطروحة سابقاً، بما يرفع مستوى الوعي والأداء والمسؤولية، والثالثة: حول تشكيل لجنة من غير المرشحين تشرف على هذه الانتخابات بهدف حماية القواعد من تدخل القيادات، وحماية القيادات من الاتهام بالتدخل، إن هذه اللجنة لا تصدر عن قلّة القلة بالقيادات المتسلطة وإنما لتعزيز نزاهة الانتخابات وصولاً إلى هدف وطني كبير ينطلق من الالتزام والوعي والتربية بما يمكّن العمل الحزبي والمجتمعي والدولة من تقديم أوراق عمل وحوارات وأفكار تخدم الدولة والمجتمع والحزب انخراطاً في سياسات وطنية تعمل على تحسين المنظومة العامة، وتغييرها نحو الأفضل، وفق معايير وآليات جديدة ودقيقة ومضبوطة وواعدة.

وفيما يلي النص الكامل لحديث الرئيس الأسد حسبما جاء في الفيديو الذي نشره حزب البعث عبر موقعه الرسمي:

أرحب بكم رفاقاً في هذا اللقاء في هذا الاجتماع التنظيمي للجنة المركزية، لكن كلمة تنظيمي لا تعني أبداً أنه حالة منعزلة، سيلي هذا الاجتماع الانتخاب، انتخابات حزبية، وسيلي الانتخابات تشكيل لجنة مركزية جديدة، وسيليها تشكيل قيادة جديدة للحزب، العملية ليست تنظيمية، وإنما المطلوب من هذه الإجراءات وصولاً إلى القيادة أن تقوم بوضع رؤية جديدة للحزب، رؤية تنظيمية ورؤية فكرية، وعندما نتحدث عن الحزب ليس فقط لأنه حزب حاكم أو لأنه من أقدم الأحزاب التي لعبت أحد الأدوار منذ الاستقلال حتى اليوم ولكننا نتحدث لأن دور الحزب ضمن رؤية أكثر شمولية، بدأنا بها منذ بضعة أشهر ونربما منذ بداية العام، تهدف لمناقشة الوضع العام، وعندما أتا أتحدث عن الوضع العام لا أقصد الوضع الذي نحن فيه الآن فقط لأن هناك جزءاً وظروف الحرب ونتائج الحرب وتداعياتها، ولكن عندما نتحدث عن الوضع العام فلابد أن نبدأ من ألآف إلى الياء والألف نبدأ ببداية مرحلة معينة ربما تعود لعام ٢٣، وربما تعود إلى مرحلة الوحدة والبعض منها يعود إلى مراحل قبل، تراكمات هذا الوضع له أو تراكمات تلك المراحل وصلت بنا إلى الوضع العام، أساس هذا الوضع العام هو وجود خلل، بأننا نناقش كل المشاكل التي نمر بها ونبقى بالتفاصيل ولا نعود للعناوين الكبرى، وعندما لا نعود للعناوين الكبرى نبقى ندور في حلقة مفرغة من دون أن نصل إلى أي نتيجة».

برنامج للمرحلة القادمة

وتابع: «هذه النقاشات التي بدأت مؤخراً على نطاق ضيق سوف نتوسع لاحقاً، وعندما يكون هناك أوراق عمل سوف نتطرح على الحزب بأعتبار أنكم حزب يجب أن يكون لديه برنامج للمرحلة القادمة مع القيادة الجديدة سوف تطرح طبعاً على السلطة التنفيذية باعتبار أنها معنية بالتنفيذ، وستطرح على الإعلام وعلى المواطنين، لماذا لأن نقاشاتنا اليوم سطفها هو سياسة وزارة ولا نتحدث في كثير من الأحيان عن سياسة قطاع وفوق سياسة القطاع هناك سياسة حكومة، ولكن فوق سياسة الحكومة هناك السياسات الوطنية التي قد تكون برنامجاً للحزب يطرحها أو سنطبعه أو نكتبها ولكن يجب أن يكون لهذه السياسات الوطنية إجماع لكي يدعمها، لكي تطبق من دون إجماع حول السياسات الحزبي لا يمكن أن يكون هناك أي نتائج بحقيقة لأي حوار».

وقال الرئيس الأسد: «جوهر هذه النقاشات هو سؤال بسيط، هل يمكن أن نتوقع أي نتائج من أي عمل أو إجراء نقوم به، هل يمكننا أن نواجه هذا الوضع، هل يمكن أن نحسن هذا الوضع، هل يمكن أن نقلل من سلبيات الوضع من دون أن نغير المنظومة التي نعيش فيها، أعتقد بأن الجواب الميداني هذ الجميع هو لا، لا يمكن، فإذاً ما هي المنظومة، هل الحوارات التي تدور في سورية عبر السنوات القليلة الماضية خاصة مع تفاقم الوضع الاقتصادي تتحدث عن كل شيء ما عدا المنظومة».

تغيير الأدوات

وتابع: «لن نتوسع في هذا الموضوع باعتبار أن النقاش المنطق مقبول في عصر التواصل الاجتماعي، والحوارات المفتوحة بين الناس، ومجتمعنا بالنسبة للسلبيات كأي مجتمع، فيه سلبيات كثيرة، وهذه السلبيات تطفو في ظروف وتختفي في مكان، تطفو في ظروف وتختفي وتصبح كامنة في ظروف أخرى والسلبيات ليست حالة مطلقة، يعني لو تحدثنا عن أكثر كلمة متداولة في الحزب المحسوبيات في الدولة المحسوبيات في كل مكان المحسوبيات، إذاً ما هي المحسوبيات، المحسوبيات هي تعبير عن علاقة قوية بين أفراد المجتمع، على مستوى العائلة على مستوى القرية على مستوى المكونات المختلفة والشرائح التي ظهرت والتي تحدث عنها الكثيرون من الحزبيين، فإذا ما هي المشكلة عندما تكون هذه العلاقة مبنية على الكفاءة والمصلحة العامة، هي خطوة كانت ضرورية، الحديث قلق من سلبيات لدرجة أنه شكك بصحة تلك الخطوة، لماذا نقوم بخطوة إذا كنا نعلم بأن هناك سلبيات سوف تظهر، لأن الإيجابيات هي الخطوة في الاتجاه الصحيح الذي سيظهر لنا الواقع بأفضل ما يمكن أو بأقرب شكل إلى الحقيقة، بأقرب ما يمكن إلى الحقيقة من دون هذه الاختبارات التي نمر بها وهذه الإجراءات التي تظهر السلبيات كيف نصحح؟ كيف نصلح؟ لدينا مبدأ في الحزب قديم منذ نشأة الحزب النقد والنقد الذاتي، كيف نُنقد ذاتياً، إذا لم يكن هناك سلبيات أراها، أو غير ظاهرة، بالوقت نفسه، لا نستطيع أن نهرب من السلبيات، لا نستطيع أن نهرب من سلبيات حزبنا حتى أحياناً ولكن يجب أن يكون لهذه السلبيات حزب حاكم أو لأنه من أقدم الأحزاب التي لعبت أحد الأدوار منذ الاستقلال حتى اليوم ولكننا نتحدث لأن دور الحزب ضمن رؤية أكثر شمولية، بدأنا بها منذ بضعة أشهر وربما منذ بداية العام، تهدف لمناقشة الوضع العام، وعندما أتا أتحدث عن الوضع العام لا أقصد الوضع الذي نحن فيه الآن فقط لأن هناك جزءاً وظروف الحرب ونتائج الحرب وتداعياتها، ولكن عندما نتحدث عن الوضع العام فلابد أن نبدأ من ألآف إلى الياء والألف نبدأ ببداية مرحلة معينة ربما تعود لعام ٢٣، وربما تعود إلى مرحلة الوحدة والبعض منها يعود إلى مراحل قبل، تراكمات هذا الوضع له أو تراكمات تلك المراحل وصلت بنا إلى الوضع العام، أساس هذا الوضع العام هو وجود خلل، بأننا نناقش كل المشاكل التي نمر بها ونبقى بالتفاصيل ولا نعود للعناوين الكبرى، وعندما لا نعود للعناوين الكبرى نبقى ندور في حلقة مفرغة من دون أن نصل إلى أي نتيجة».

•المحسوبيات هي تعبير عن حالة صحية ولكن عندما ندخلها إلى المؤسسات تتحول إلى حالة سلبية

•المشاركة الأوسع تعزز شرعية قرارات القيادات على المستوى الداخلي في الحزب

توسيع المشاركة

وقال الرئيس الأسد: «أتمنى التركيز على ثلاث نقاط أساسية طبعاً سأتركز النقاش لكم في نهاية الأمر للتفاصيل، ولكن أنا أتحدث عن العناوين العامة أو المبادئ العامة التي اعتمدنا عليها في معالجة السلبيات ووضع ضوابط جديدة، أولاً توسيع المشاركة، في حالة الحديث عن انتخابات على مستوى مؤتمرات الفروع الأن على مستوى الشعب، يعني قاعدة حزبية في حزبي أقول المحسوبيات في تعبير عن علاقة قوية بين أفراد المجتمع، على مستوى العائلة على مستوى القرية على مستوى المكونات المختلفة والشرائح المختلفة في المجتمع، فإذاً هي تعبير عن حالة صحية حالة حارة حالة جميلة حالة إيجابية، ولكن عندما تأتي بهذه الحالة وتدخلها إلى المؤسسات تتحول إلى حالة سلبية، والضابط لهذه العلاقات التي تعتبرها مرضية هي الأنظمة الداخلية للمؤسسات، وتجاهلنا في وضع إجراءات مضبوطة ووضع معايير دقيقة هادفة ومدروسة هو الذي يحول هذه الحالة السلبية داخل المؤسسة إلى حالة إيجابية من خلال الفرز بين الجانب الاجتماعي والجانب المؤسسي، ذلك متابعة تطوير هذه التجربة في الانتخابات القادمة ينطلق من معالجة تلك السلبيات ووضع المزيد من الإجراءات والضوابط لكي نضمن ونطمئن إلى أن الإجراءات القادمة ستكون خطوة إلى الأمام وليس تكريساً للسلبيات، وبالوقت نفسه علينا أن نخشى من النتائج، هي تجارب ممتدة تتطور نتعلم من الأخطاء، نتعلم من الملاحظات وتطور التجربة خلال الأشهر السابقة وربما بعد عام تقريباً منذ بدأنا نتحدث عن النظام الجديد للانتخابات كان هناك عشرات وربما في أماكن مختلفة المئات من الأفكار، ومن المقترحات، يعني أكثر مجموعة أفكار وصلتني أمس ليلاً ومعظم الأفكار منطقية ومقنعة، ما حاولنا أن نقدمه في هذا الاجتماع هو الأشياء الجديدة التي لم يتم طرحها، لذلك لا ندعي بأننا قدمنا الأفضل، ولا ندعي بأننا نقدم الصحيح، الصحيح نحدد مقومات تثبت التجارب بأنها كانت أفضل أو أسوأ وربما، ولكن علينا أن نتحرك لا نستطيع أن نبقى في المكان، المجتمع يتغير، العالم يتغير، والحزب يجب أيضاً أن يتغير بالاتجاه نفسه، وهذا دليل قوة الحزب وليس دليل حالة متفككة تسير مع التيارات أبداً يجب أن تكون متغيرين مع المجتمع ويجب أن نقود المجتمع إلى المجتمع لا أن نقاد بعملية التغيير لنبقى حزباً في المقدمة».

• يجب أن نكون متغيرين مع المجتمع ويجب أن نقود التغيير في المجتمع لا أن نقاد بعملية التغيير

• ما يمنع تدخل المال في الانتخابات هو التربية وما يمنع المحسوبيات هو الوعي الوطني

منها صحيحاً، قد يكون جزء منها غير صحيح، طرحنا مقترح الانتخابات على مرحلتين، البعض رفضها لأسباب مقنعة، ولكن بطبيعي في حماية نزاهة الانتخابات ونزاهة الانتخابات ضرورية من أجل صورة الحزب ونزاهة الحزب لأن الاتهامات التي تأتي لاحقاً نسيء لصورة الحزب سواء كانت حقيقية أم وهمية، لا نريد أن نظالب الناس بأن لا تتهمه ولكن نريد أن نمنع الأسباب التي تدفع باتجاه الاتهام حفاظاً على صورة حزبنا.

المال السياسي

وقال الرئيس الأسد: «طرح الكثير من الأسئلة لاحقاً عندما طرح موضوع اللجنة المستقلة هل تمنع اللجنة المال السياسي، طبعاً نحن نحب تضخيم الأسماء، فعلى ما حصل في الحزب ليس مالاً سياسياً، قام الشخص بدفع المبلغ من أجل ليس مالاً سياسياً، المال السياسي عنوان ضخم كبير، يعني اللوبيات اليهودية أحياناً تدفع من أجل مصلحة إسرائيل، ومن أجل الصهيونية، هذا مال سياسي، وهو موقون في أميركا، وكذلك الأمر في الدول المختلفة، المال السياسي من أجل هدف سياسي كبير، لا داعي لتضخيمه، هي محسوبيات تؤدي ربما لفساد أو في فساد فقط لا علاقة له بالمحسوبيات، أموال مقابل مصالح شخصية، لا، اللجنة لا تستطيع أن تمنع هذا الموضوع وهذا المال مثل الفساد يمكن أن يتواجد في كثير من الانتخابات في العالم، فسطه بحاجة إلى آليات أخرى لا يمكن أن نعرف من الذي قام بدفع أموال في مكان ما بطريقة أو أو قدم هدايا من أجل نتيجة محددة، خاصة أن من سينتخب سينتخب بالاقتراع السري، لا أحد يعرف من صوت لمن صوت ولماذا صوت، غير ممكن أعتقد في كل العالم هذا الكلام قد يكون غير ممكن، هل نمنع المحسوبيات، من الصعب للأسف نفسها، لماذا أنا أصوت لسين من الناس، لأنه ابن القرية ابن المكون ابن الشريحة ابن الفكر أو أحد يعرف، بالتحديد عن المال السياسي والمحسوبية فيه نوع من الروماسية والمثالية التي تخرج عن المنطق في أغلب دول العالم، يمكن إيجاد هذه الآليات، ولكن هذا واضح ومعروف لماذا، وكيف وعندما يكون هناك اشفافية بحركة الأموال في دولة ما يمكن أن نتحدث في هذا الموضوع، اليوم ما يمنع تدخل المال في الانتخابات هو التربية، وما يمنع المحسوبيات هو الوعي الوطني، لا شيء آخر من ذلك، وهذه مواضيع أخرى يمكن أن نناقش لاحقاً».

يكون هناك شخص قادر على أن يقول إن هذا الحزب قامت بكذا وتدخلت واتصلت أو قيادة فرع، النتيجة الثالثة بشكل طبيعي هي حماية نزاهة الانتخابات ونزاهة الانتخابات ضرورية من أجل صورة الحزب ونزاهة الحزب سواء كانت حقيقية أم وهمية، لا نريد أن نظالب الناس بأن لا تتهمه ولكن نريد أن نمنع الأسباب التي تدفع باتجاه الاتهام حفاظاً على صورة حزبنا.

آلية الانتخاب

وختم الرئيس الأسد: «هل تعبر هذه اللجنة عن قلة ثقة بالقيادة، لا، لأن هذا الموضوع طرح في الاجتماعات السابقة عندما كان هناك تبديل للجان المركزية، بطرح ذاتياً، أن يقوم الأمين العام أو الأمين القطري في ذلك الوقت بوضع الأسماء، انطلاقاً من الثقة، لكن غيرنا هذه الآلية ليس أن الثقة لم تعد موجودة، لكن لأن آلية الانتخاب ولو كان جزئياً في هذه المرة هي أفضل من آلية التعيين، بغض النظر عن الثقة، الثقة هي علاقات شخصية، لا تبني المؤسسات على الثقة، تبنى المؤسسات على الآليات، إذاً لدينا أشكال صحيحة، فألأمور جيدة، إذا كانت الآلية سيئة فلا معنى للثقة، نحن بشر نصيب ونخطئ، والثقة ليست أشكال متعددة فإذا اعتمدنا على الثقة، سين من الناس يثق بشخص ما، وعين من الناس لا يثق به والناس أصناف فكل واحد سيثق بدرجات متفاوتة وكل واحد لن يثق بدرجات متفاوتة، يعني نتحدث عن فوضى ونتحدث عن غياب، المؤسسات لا تقاد بهذه المعايير، لذلك علينا أن نكون دقيقين بأن كل آلية نطرحها لا نتطلق من أشخاص نتطلق من مصلحة المؤسسة ومصلحة المؤسسة هي بالآليات الصحيحة، هل هي مؤقتة دائمة، أعتقد بأن هذا الاجتماع هو الذي سيقرر مثل هذا الكلام، اجتماع اللجنة المركزية القادم هو الذي سيضع هذه النقطة جزءاً من مرحلة قادمة إن كانت آلية اللجنة وليس أسماء اللجنة هي آلية دائمة لكل الانتخابات الحزبية القادمة أم لا، طبعاً يكون هناك تغيير دوري أسرع، وبالتالي تكون قيادات فاعلة أفرزتها القواعد، هذا موضوع يناقش لاحقاً.

ولا يعني أن الفكرة صحيحة أو خاطئة ولكنني أن أعطي رأيي فيها الآن، أترك النقاش لاحقاً للمؤسسة الحزبية، طبعاً بعد لقاء اليوم سنناقش كل التفاصيل، وكما قلت سنحن نعرض المبادئ لا يعني بأن هذه المبادئ كافية لأن المبدأ الصحيح من دون تفاصيل صحيحة سيكون مبدأ غير صحيح، فلذلك التفاصيل هي التي تنجح ما سنقوم به أم لا، لذلك أتمنى أن يكون الحوار اليوم غني، بهذه التفاصيل».

وبعد حديث الرفيق الأمين العام للحزب، جرى حوار موسع وشامل من الرفاق الحضور بين سؤال وجواب ومقترح في المجالات التنظيمية والسياسية والاجتماعية يتصل بقضايا الحزب والدولة والمجتمع وآفاق الوصول إلى واقع ومستقبل أفضل.

• الانتخابات هي الخطوة في الاتجاه الصحيح الذي سيظهر لنا الواقع بأفضل ما يمكن

• نحن جزء من المجتمع وكل ما يظهر لدينا على نطاق مصغر هو أنموذج لما نراه في المجتمع ككل

• عندما لا نعود للعناوين الكبرى نبقى ندور في حلقة مفرغة من دون أن نصل إلى أي نتيجة

• تغيير الأدوات من دون تغيير السياسات الكبرى ليس له معنى

مصدر لـ«الوطن»:

تشكيل اللجنة العليا للانتخابات خطوة جديدة يتخذها الحزب لضمان العدالة في الانتخابات

| مندر عيد

أكد مصدر مختص لـ«الوطن» أن اللجنة المركزية لحزب البعث العربي الاشتراكي التي ترأس اجتماعها الأول الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي الرئيس بشار الأسد وضمت عشر سنوات عضواً عاملاً في الحزب، ومارس عملاً قيادياً لمدة لا تقل عن سنتين في الحزب أو المنظمات الشعبية أو النقابات ستشرف على انتخابات اللجنة المركزية الموسعة وتعد بمثابة مؤتمر مصغر للحزب، إضافة إلى إقرار قواعد الانتخابات، وتعليماتها.

وأوضح المصدر أن تشكيل اللجنة العليا للانتخابات خطوة جديدة يتخذها الحزب لضمان العدالة في الانتخابات.

وبين أن الاجتماع الموسع للجنة المركزية يتكون من الأعضاء العاملين ممن تنطبق عليهم شروط الترشح وفق الآتي:

أولاً، الأعضاء الأصلاء وهم:

عدد من الأعضاء يختارهم الرفيق الأمين العام، رفاق لديهم مهام مركزية وهم أعضاء اللجنة المركزية الحالية، أو أعضاء لجنة الرقابة والتفتيش الحزبية، أو رؤساء المنظمات الشعبية المركزية (عمال، فلاحون، طلبة، شبيبة، طلائع، معلمون، حرفيون، اتحاد رياضي)، ونائب رئيس الجبهة الوطنية التقدمية، ومدير عام دار البعث، ومدير مدرسة الإعداد الحزبي المركزية.

ثانياً على المستوى المنظماتي والنقابي:

أن يكون المرشح قد مارس عملاً قيادياً كعضو في قيادة منظمة أو نقابة على مستوى الفرع وما فوق.

ثالثاً على مستوى الإداري:

أن يكون المرشح قد مارس عملاً إدارياً (مديراً عاماً أو مديراً فرعياً) على مستوى المحافظة مدة لا تقل عن أربع سنوات كحد أدنى.

رابعاً على مستوى المجالس التمثيلية:

أن يكون المرشح قد مارس مهام رئيس مجلس محافظة أو عضو مكتب تنفيذي في المحافظة أو مدينة المركز، أو رئيس مجلس مدينة.

تمثل فروع الجامعات برفيقين اثنين لكل شعبة، لأن الأعداد قليلة على مستوى الشعب الحزبية في فروع الجامعات.

ثالثاً، الأعضاء المراقبون وهم الذين تدعوهم القيادة المركزية لحضور المؤتمر كعضو مراقب

وأوضح المصدر أن هناك شروطاً خاصة وأخرى عامة للترشح لعضوية الاجتماع الموسع للجنة المركزية، مبيناً أن الشروط العامة هي:

أن يكون المرشح مثبتاً عضويته أصولاً، وأمضى عشر سنوات عضواً عاملاً في الحزب، ومارس عملاً قيادياً لمدة لا تقل عن سنتين في الحزب أو المنظمات الشعبية أو النقابات المهنية، أو أربع سنوات في الإدارة، وأن يكون حاصلاً على الشهادة الثانوية كحد أدنى، وألا يقوم معاقاً من الجهات الحزبية أو الرقابية مثل لجنة الرقابة والتفتيش، الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، الجهاز المركزي للرقابة المالية، بعقوبة شديدة خلال السنوات العشر الأخيرة، وغير محكوم بجناية أو جنحة شائنة مدة تزيد على ثلاثة أشهر، وغير متخلف هو أو أحد أبنائه عن تأدية إحدى الخدمتين الإلزامية والاحتياطية.

وقال إن الشروط الخاصة هي:

أولاً على المستوى الحزبي:

أن يكون المرشح قد مارس عملاً قيادياً كعضو قيادة شعبة، أو مدير لمدرسة الإعداد الحزبي الفرعية، أو أمين سر في القيادة المركزية كحد أدنى.

ثانياً، الأعضاء المنتخبون وهم:

ممثلو مجلس الشعب، وعددهم ٢٧ عضواً ويتم تمثيلهم وفق الآتي: تمثل كل محافظة، يبلغ عدد ممثليها في مجلس الشعب عشرة أعضاء وما فوق، بعضوين، استثناء محافظات السويداء والقنيطرة والرقة، فتمثل كل واحدة منها بعضو واحد لأن عدد ممثليها في مجلس الشعب أقل من عشرة.

تمثل واحد لكل ١٥٠٠ رفيق عضو عامل على مستوى الشعب الحزبية، بحيث لا يقل عن واحد ولا يزيد على خمسة.

تمثل فروع الجامعات برفيقين اثنين لكل شعبة، لأن الأعداد قليلة على مستوى الشعب الحزبية في فروع الجامعات.

وبين المصدر أن الاجتماع وافق على كامل المقترح المقدم موضوع الاجتماع باستثناء الشرط المتعلق بترشيح طلبة الجامعات، إذ تم تخفيض سن العضوية العاملة لطلبة الجامعات إلى أربع سنوات باعتبار أن هذا التخفيض يتيح للشريحة الشابة فرصة جيدة للانخراط في هذا المستوى من العمل الحزبي.